كلية الآداب

مجلة بحوث كلية الآداب
جامعة المنوفية

السنة ٢٧ العدد (١٠٧) أكتوبر ٢٠١٦م

مجلة فصلية محكمة

http : // Art.menofia . edu. eg *** E- mail: rifa2012@ Gmail.com

مجلة بحوث
كلية الآداب

البحث (١٠)

شعر المولدين فى التراث النحوى

"عرض ونقد وتقويم"

إعداد

د / محمد عبد النبى محمد أحمد عبيد

أستاذ النحو والصرف والعروض المساعد

كلية الآداب بالوادى الجديد

جامعة أسيوط

السنة ٢٧ العدد (١٠٧) أكتوبر ٢٠١٦م

http : // Art.menofia . edu. eg *** E- mail: rifa2012@ Gmail.com

شعر المولدين في التراث النحوي عرض ونقد وتقويم

د/ محمد عبد النبي محمد أحمد عبيد
أستاذ النحو والصرف والعروض المساعد
كلية الآداب بالوادي الجديد- جامعة أسيوط

الملخص

وضع النحاة الأوائل حدودًا زمانية ومكانية على أنها ضوابط يتم بها قبول الشاهد الشعري، ومع هذين الضابطين الزماني والمكاني، وجدنا الغلبة العددية والاعتبارية للشاهد الشعري – مع افتراض صحة العكس – مقارنة بالشواهد النثرية الأخرى .

وفي ظل وجود المعيار الزمني المشترط كان من الطبعي أن يكون هناك استبعاد للشعراء المولدين وشعرهم خارج دائرة الاستشهاد ، وهذا ما اعتبره البحث إخلالا بمنهج الاستشهاد، وذلك لأن في ذلك تضييقا للهدف الأساسي من وضع القواعد التي تعكس الاستعمال اللغوي العام.

وانطلاقًا من هذه الزاوية رأى الباحث أن يقوم برصد القضايا اللغوية التي استشهد بها النحاة من كلام المولدين، واعتبر هذا الاستشهاد نوعًا من أنواع تطور الفكر النحوي.

وقد تحدث الباحث عن التطور الطبعي الذي تمر به اللغة، وأهمية الشعر في حياة العرب، وعن الأخطاء المنهجية في قضية الاستشهاد ، وصور التناقض في الاستشهاد بشعر المولدين، وتخطئة بعض النحويين لهم، وعن نسبة الشاهد الواحد لمولد ولشاعر من عصر الاحتجاج، وعن ضرائر المولدين.

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله، وعلى آله وصحبه ومن والاه.

مقدمة:

من المعلوم أن الفكر اللغوي قد مر بمراحل كثيرة من التطور، ابتداء من مرحلة الجمع، وانتهاء بمرحلة التقعيد والصياغة، وما بين المرحلتين كان التطور الذي نقصده في طبيعة انتقاء القبائل التي يؤخذ منها، والقبائل المستبعدة – وعلى أي أساس كان الأخذ والاستبعاد، وإن كان للباحث بعض التحفظ على طبيعة هذا الانتقاء؛ لأنه جاء مخالفا للمنهج الوصفي الذي يعتمد غالبا على الشمولية في الأخذ، ثم تأتي مرحلة التقعيد ووضع الأطر العامة ، وعلى رأسها نوعية المادة اللغوية المعتمد عليها في التقعيد فكان الاعتماد في السماع على القرآن الكريم والنثر والشعر، ويهمنا في هذا البحث أن نتحدث عن الشعر لأنه يأتي على درجة كبيرة جدًّا في تراثنا النحوي، ولذا اهتم علماؤنا النحاة به أيما اهتمام، ووضعوا ضوابط مكانية وزمانية للمادة الشعرية التي يحتج بها؛ إذ إنهم حصروا الزمان بداية من العصر الجاهلي إلى منتصف القرن الثاني الهجري،في حين أنهم قد احتجوا بالنثر بما ورد عن أهل الحضر إلى نصف القرن الثاني الهجري كالشعر، وما ورد منه عن أهل البادية احتجوا به إلى أواخر القرن الرابع الهجري، وحددوا إطارًا مكانيًّا لقبائل يؤخذ منها، وقبائل مستبعدة خارج هذا الإطار.

وأهل البصرة والكوفة على حد سواء في الأخذ والنقل عن هذه القبائل في حين يجمع القدماء والمحدثون بتشدد أهل البصرة في الرواية وتساهل أهل الكوفة، فمنهج الكوفيين كان الاعتماد على كل ما روي عن العرب صحت روايته عندهم، والاستشهاد بالشواهد الكثيرة والقليلة أو الشاذة والقياس عليها في حين أن أهل البصرة قد التزموا معيار البداوة في القبائل التي جمعوا منها اللغة، ورأوا توافر هذا المعيار في قبائل وسط الجزيرة دون غيرها[1].

ومعيار البداوة لا يمكن التسليم به مطلقًا حيث جاء متلونًا بالعصبية القبلية التي على أساسها القبول أو الرفض هذا من ناحية[2] ، ومن ناحية أخرى نجد أن المعيار المكاني من ناحية التطبيق لم يتم التعامل معه بالوجه الذي ذُكر، فقد نص الفارابي على القبائل التي

أخذ منها، وهي: قيس وتميم وأسد وطي ثم هذيل فتلك القبائل معظم من نقل عنهم لسان العرب، ولم يؤخذ من القبائل الآخرى شيء لأنهم كانوا في أطراف بلادهم مخالطين لغيرهم من الأمم مطبوعين على سرعة انقياد ألسنتهم لألفاظ سائر الأمم المطيفة بهم من الحبشة والهند والفرس والسريانيين وأهل الشام وأهل مصر[٣] ومعنى ذلك أنهم لم يأخذوا من لخم ولا من جذام لمجاورتهم أهل مصر والقِبْط ولا من قُضاعة وغَسَّان وإياد لمجاورتهم أهل الشام وأكثرهم نصارى يقرؤون بالغبرانية ولا من تغلب واليمن فإنهم كانوا بالجزيرة مجاورين لليونان ولا من بكر لمجاورتهم للقبط والفرس ولا من عبد القيس وأزد عمان لأنهم كانوا بالبحرين مُخالطين للهند والفُرس ولا من أهل اليمن لمخالطتهم للهند والحبشة ولا من بني حنيفة وسكان اليمامة ولا من ثقيف وأهل الطائف لمخالطتهم تجار اليمن[٤]؛ لكن التطبيق عند النحاة بالنسبة للمعيار المكاني الذي حدده علماء اللغة نراه قد خرج عن حيز القبائل المنصوص عليها سواء في حروف الفارابي أو مزهر السيوطي ، فكتاب سيبويه ، وهو أول مدونة وصلت إلينا من التراث النحوي استشهد فيه في كتابه بشعر شعراء قبائل كثيرة ، وهي" مذحج، سلول، تميم، أهل الحجاز، بنو الحارث، بجيلة، عقيل، تغلب، يربوع، كليب، أسد، كعب، بكر بن وائل، كلاب، بنو العنبر، أزد السراة، قيس، طئ، بنو سعد، ربيعة، هذيل، ثقيف، غطفان، سدوس، قيس غيلان، بنو عامر، ضبَّة، فزارة، بنو قشير، خثعم، سليم، باهلة، مازن، عبس، ذبيان، وبعض قبائل سيبويه هذه نصَّ العلماء على عدم الأخذ منها صراحةً، لأنَّ موقعها الجغرافي هو الذي يصنفها تحت قائمة القبائل المردود لسانها، ورغم ذلك فإنّ سيبويه يستشهد لبعضها بالشعر، مثل: قضاعة، وثقيف، وبكر وتغلب غير القيسيتين، وعبد القيس ، وربيعة، وإياد. وينسب لبعضها لهجات خاصة، وبذا يكون قد ناقض روايات العلماء في جزء منها مناقضة تامة[٥]، بل لو التزم بهذا التحديد المكاني والزماني لأمكن القول إن القواعد المستنبطة لا تمثل جميع اللغة العربية وإنما تمثل قطاعًا صغيرًا منها، إلا أن بعض الباحثين يرى أن الفصاحة – إذا لم يُركن إلى معياري: الزمن والمكان – بدأت تتضاءل لدى العرب بمرور الزمن ، وأن اللحن قد كثر منذ ان اختلط العرب بغيرهم في حين لم يكن لديهم لحن أيام انحباسهم في الجزيرة وحدهم غير مختلطين

بالأعاجم أيام الجاهلية[٦] ، ونحن لا نسلم بهذا الرأي – رغم منطقيته – وذلك لأن اللحن والخطأ كانا موجودين أيضًا في العصر الجاهلي ، وبعض الشعراء قد رصدت لديهم خروجات لغوية مما يفسر لنا عدم اقتصار اللحن أو الخطأ على عصر دون عصر، ومن هنا نرى أنه لم يلتزم بالمعيارين الزماني والمكاني على النحو الذي ذكر عند اللغويين ، مما سوغ لنا إضافة تلك المادة من شعر المولدين إلى هذا التراث العظيم .

ومهما يكن من أمر فإننا ندرك مدى حضور الشاهد الشعري عندهم؛ بل نلحظ في المصنفات النحوية الأولى حضورًا قويًّا للشاهد الشعري من الناحية الترتيبية والعددية بين الشواهد السماعية الأخرى .

فمن ناحية ترتيب الشاهدي الشعري وجدنا سيبويه يقدمه في كثير من الأحيان على الشواهد النثرية الأخرى، ومن ناحية العدد فقد لحظ الباحث أيضًا غلبة العدد للشاهد الشعري في كتاب سيبويه إذا ما قورن بالشاهد القرآني أو الحديث النبوي، وذلك لاعتبارات كثيرة ليس هذا البحث محلاً لتفصيل الكلام فيها .

وقد اعتمد النحاة مددًا زمنية وأماكن جغرافية بعينها من أجل تحديد المادة التي سيعتمد عليها في الاستشهاد ، ويعنى ذلك خروج الكثير من الشعراء بعيدًا عن دائرة استشهادهم سواء من ناحية الزمان أو المكان .

وقد أجمع كثير من علماء العربية على منع الاستشهاد بشعر الشعراء المولدين، وفي مقابل هذا الإجماع نرى فريقًا آخر يختار صحة الاستشهاد بشعر من يُوثق بهم من شعراء هذه الطبقة .

ومن هذه الزاوية رأى الباحث أن يرصد القضايا اللغوية التي استشهد بها النحاة من كلام المولدين، فرأى أن مثل هذا الخروج عن الإجماع يعد نوعًا من أنواع التطور للفكر النحوي، إذ الوقوف عند مرحلة بعينها في الاستشهاد عند التقعيد، واستبعاد الكثير من الشعراء المولدين أخل بمنهجية الاستشهاد عندهم.

وهناك بعض الدراسات التي تناولت هذا الموضوع بالدراسة والتحليل منها دراسة **محمد عيد** بعنوان: الاستشهاد والاحتجاج باللغة (رواية اللغة والاحتجاج بها في ضوء علم

اللغة الحديث) وتناولت الدراسة قضية الاستشهاد بالنقد والتمحيص واستخدم الباحث آليات علوم الحديث في الرواية مطبقًا إياها على الاستشهاد بكلام العرب في النحو، كما ذكر أن موقف النحاة من الشعراء مبني على ثلاثة أسس، وهي[٧]:

١- الأعصار لا الأشعار: وذكر تحت هذا العنوان أنه ليس هناك تاريخ محدد ، وليس لدينا نص قاطع يفصل سير الزمن إلى قديم يعتمد عليه، ثم حديث بعده لا شأن للدارسين به.

٢- البداوة لا الحضارة: وذكر تحتها قضية القبول والرفض للشاهد بناء على أساس العصبية القبلية .

٣- الطبع لا الصنعة: وذكر تحت هذا أن النحاة اعتبروا الصنعة مع الجودة مدخلا للطعن والرفض ، واعتبروا الطعن مع الرداءة عاملا من عوامل القبول

وهذه العوامل الثلاثة التي ذكرتها الدراسة استفاد منها الباحث، و اعتمد عليها في إثبات هدف بحثه بشكل واضح ومباشر.

كما تناولت دراسة **محمد محمود العامودي** موقف الدماميني من الاستشهاد بشعر المولدين، حيث عرضت الدراسة الشواهد التي أوردها الدماميني في كتابه (المنهل الصافي)، كما أورد ستة عشر بيتًا جاءت في أغلبها منسجمة مع رأي النحاة الذي حدد إطارًا زمانيًا ومكانيًا، وبينت الدراسة أن تمثيل الدماميني بشعر المولدين لم يكن لبناء قاعدة نحوية، وكذلك لم يقس عليه إنما يأتي به تمثيلاً بعد أن يبني القاعدة على الآيات القرآنية الكريمة أو الشواهد الشعرية المنسوبة إلى قائليها من عصور الاحتجاج النحوي[٨].

وتناولت دراسة **أمل محمد مشهور** الشروط التي وضعها النحاة للاستشهاد بالشعر، كما تناولت اتهامات الباحثين للنحاة فعرضت للعديد من الآراء والتوجيهات وقامت بتحليلها ونقدها وفق منهج علمي جيد، وكان قوام عملها الوقوف على تفنيد الارتباط الزماني والمكاني للاستشهاد بالشاهد الشعري، وتوصلت الباحثة إلى أن الفصاحة ليست قصرًا على البداوة فقط بل تعدتها إلى قبائل حضرية، وأن الحكم بالفصاحة كان قائمًا على مقياس فردي، وأن الثقة بالراوي تغني عند النحاة عن فصاحة الشاعر المجهولة الناجمة عن عدم نسبة الشاهد الشعري[٩].

ويعرض **محمود شكري الألوسي** نوعي الكلام الذي يستشهد به من شعر ونثر، وقسم الشعر إلى طبقات، وذكر المولدين في الطبقة الرابعة كما هو متعارف عليه، وذكر الخلاف حول الاستشهاد بكلامهم، وكان رأيه يميل إلى عدم الاستشهاد بكلامهم (١٠).

هذا وهناك دراسات أخرى تناولت قضية الاستشهاد بشعر المولدين، إلا أن المجال لا يتسع لذكرها. ومن خلال استعراض ما سبق من دراسات نجد أنها تناولت تلك الظاهرة من زوايا متعددة، استفاد منها الباحث واتفق معها في العديد من الأمور منها التسليم بأن هناك خللا ما حول رد الشواهد وأخذها نتيجة قصر الفصاحة على البدواة، والثقة المطلقة للراوي، إلا أن البحث الحالي يختلف عن تلك الدراسات من حيث زواية التركيز على شواهد المولدين في التراث النحوي، وعرض بعض المواقف المتباينة التي تدل على تعسف بعض النحاة في رد شواهدهم نتيجة وصفهم – فقط – بمصطلح المولدين أو المحدثين، حيث يهدف البحث الحالي إلى اثبات صحة الاستشهاد بكلام المولدين الذين صحت لغتهم وجاءت متوافقة مع النظام العام للتقعيد، ومحاولة توسيع دائرة الاستشهاد بشعرهم.

ولتحقيق هذا الهدف سيتناول البحث هذه الظاهرة وفقًا للمباحث التالية:

أولًا: التطور الطبعي الذي تمر به اللغة.

ثانيًا: أهمية الشعر في حياة العرب.

ثالثًا: الأخطاء المنهجية في قضية الاستشهاد بالشعر.

رابعًا: بعض صور التناقض في الاستشهاد بشعر المولدين.

خامسًا: تخطئة بعض النحويين للاستشهاد بشعر المولدين ومبرراتهم.

سادسًا: أمثلة لنسبة الشاهد إلى مولد وشاعر من عصر الاحتجاج.

سابعًا: ضرائر المولدين .

المبحث الأول: التطور الطبعي الذي تمر به اللغة.

إن اللغة العربية ليست مقصورة على ما جاء في كتب المعاجم وحدها، بل لها مظان أخرى يجب تتبعها والأخذ عنها، وفي مقدمتها كتب الأدب واللغة، ومن الخطأ البين أن يرفض قبول شاهد نحوي أو لغوي أو أدبي لا لسبب إلا أنه لم يرد في معجم لغوي، وهنا

يجب استبعاد مثل تلك النداءات، ويستشهد بالقديم والحديث على السواء[١١]، وليس هناك ما يمنع أن يكون هناك استشهاد بكلام العرب بعد عصور الاحتجاج سواء أكان الاستشهاد لرصد في تغيير الدلالة أو تمثيل لكلام أو بيان استخدام[١٢]، في حين يفرق بعض الباحثين بين أمرين في وجه الاستشهاد بالشعر، حيث يذكر أنه إذا كان الغرض تقعيد القاعدة اللغوية؛ فإنه لا يجوز أن يستشهد إلا بالقديم من عصر الاحتجاج، وإذا كان الاستشهاد على سبيل التمثيل والإيضاح فلا مانع من التمثيل بالشعر الحديث[١٣]

وهذه النظرة اللغوية تتماشى مع التطور اللغوي الذي تمر به اللغة، وهو منطقي إذا احتفظ لكل عصر بالسمات التي أدخلها على المفردات أو التراكيب من حيث الصوتيات والبنية والدلالة دون أن نحملها عبئًا لا تستطيع حمله بنقلها من سياقها المعرفي أو الزماني إلى سياق آخر لا تحمله [١٤].

وإذا كان هذا الأمر يمثل تمثيلا صادقاً لأمر المعجم؛ فإن الاستشهاد النحوي كان عكس ذلك، إذ كان للنحاة مع شواهدهم أمر آخر يقوم على تحديد المكان والزمان ولنا تحفظ على هذا التحديد ؛لأن التقعيد ينبغي أن يقوم في الأساس على منهج وصفي ، وليس منهجًا معياريًا؛ لأن الهدف منه وضع قواعد تعكس الاستعمال اللغوي العام، ذلك أن اللغة بطبيعتها تميل إلى التطور والتجديد، وحصر الاستشهاد بشواهد في مكان وزمان معينين يتعارض مع هذا التطور والتجديد، وقد يُلحظ أيضا أن "اللغة قد استهجنت في الشعر من مدة ما بعد التقعيد، وكان هذا الاستهجان رد فعل طبيعي للذين جمدوا الاستشهاد بها ، كما كان محاولة من الذين أرادوا بها الوصول الإعلامي السريع للجماهير، ويكمن هذا التأخر وراء ذلك الاهتمام بالقائل لا بالمقول، وذلك يُعد نوعًا من أنواع عبادة البطل المصاب به الإنسان العربي"[١٥].

ومن المعلوم أن الشعر كان له مكانه خاصة في حياة العرب، فقد اهتموا به أيما اهتمام، لذا سوف نستعرض بعض مظاهر اهتمامهم به للتدليل على أهمية هذه المادة اللغوية عند اللغويين العرب، وذلك كما يلي في المبحث التالي.

المبحث الثاني: أهمية الشعر في حياة العرب.

الشعر له طبيعة خاصة وأهمية كبرى عند العرب، ويُعد مادة ثرة في مجال الاستشهاد، ولم يكن الاستشهاد بالشعر مقصورًا على علماء النحو والصرف فقط ، وإنما شمل جميع فروع العربية وجميع التخصصات، من فقه وعقيدة وتفسير وحديث...، وليس هذا بغريب منهم إذ الشعر ديوانهم الأول ومصدر حياتهم، وكان ابن عباس يقول: " إذا قرأتم شيئًا من كتاب الله فلم تعرفوه فاطلبوه في أشعار العرب فإن الشعر ديوان العرب. وكان إذا سُئل عن شيء من القرآن أنشد فيه شعرًا[١٦].

و لم يكن الشعر ديوان العرب فحسب، بل كان حياتهم، طعامعهم وشرابهم، سجنهم وسجّانهم، جلادهم، وطبيبهم، حلوهم ومرهم، "شعر يقرأ سحر تحولات الألوان في الجبال الصحراوية الملونة، شعر يتابع حركات نساء الزنبق يغنين للقتيل، الشعر صياغة ضد الصناعة، .. شعر جبلي وعر حنون، يلاحق الغزالات. يقرأ ما تحت تاريخ الفسيفساء، شعر يغازل شموخ فاتنة كمطرق الزمان، يلتقط تموج الصدر وسنابل الشعر المنثور المجنون المتوحش في العاصفة"[١٧]، ولا غرو في ذلك أن تكون جل الشواهد النحوية مستقاة من تلك المادة الثرة، وهذا يعود إلى فضل النظم وقوة الحجة فيه والبرهان فالشواهد لا توجد إلا فيه، أعني أنّ العلماء والحكماء والفقهاء والنحويّين واللّغويّين يقولون: «قال الشاعر»، و «هذا كثير في الشّعر»، و «الشّعر قد أتى به»، فعلى هذا الشاعر هو صاحب الحُجّة[١٨]، والشعر هو الحجّة. وليس ذلك إلا لأن الشعر هو أفصح ما نطقت به العرب لما يتصف به من متانة الرصف وجودة التعبير وجزالة الألفاظ .

وتظهر أهمية الشعر جلية في حياتهم فيما كتبه عمر بن الخطاب رضي الله عنه لأبي موسى الأشعري: " مر مَنْ قِبَلك بتعلم الشعر؛ فإنه يدل على معاني الأخلاق، وصواب الرأي، ومعرفة الأنساب"[١٩].

والنصوص التي تبين أهمية الشعر عند العرب كثيرة جدًا ، لكن المقام ليس سردًا لها بل الهدف التدليل على أهمية هذه المادة اللغوية المهمة عند اللغويين العرب. لذا فقد

اكثروا من الاستشهاد به. إلا أن قضيه الاستشهاد بالشعر لم تخل من بعض الأخطاء المنهجية، وذلك كما يتضح في المبحث التالي.

المبحث الثالث: الأخطاء المنهجية في قضية الاستشهاد بالشعر

ومن الأخطاء التي رصدها الباحث في قضية الاستشهاد بالشعر، أن النحاة قسموا الشعراء على طبقات موزعة على أزمنة تاريخية لا يجب الخروج عليها، يقول البغدادي:"الكلام الذي يُستشهد به نوعان: شعر وغيره ، وقائل الأول – أي الشعر – قسمه العلماء على طبقات أربع :

الطبقة الأولى: الشعراء الجاهليون وهم قبل الإسلام كامرئ القيس والأعشى.

الطبقة الثانية : المخضرمون وهم الذين أدركوا الجاهلية والإسلام ، كلبيد وحسان.

الطبقة الثالثة ، ويقال لهم الإسلاميون وهم الذين كانوا في صدر الإسلام كجرير والفرزدق.

الطبقة الرابعة : المولدون، ويقال لهم المحدثون، وهم من بعدهم إلى زماننا، كبشار بن برد، وأبي نواس.

فالطبقتان الأوليان يُستشهد بشعرهما إجماعًا وأما الثالثة فالصحيح صحة الاستشهاد بكلامها ، وقد كان أبو عمرو بن العلاء وعبد الله بن أبي إسحاق والحسن البصري وعبد الله بن شبرق يلحنون الفرزدق والكميت وذا الرمة وأضرابهم ، وكانوا يعدونهم من المولدين ؛ لأنهم كانوا في عصرهم والمعاصرة حجاب ، قال ابن رشيق في العمدة [٢٠]: كل قديم من الشعراء فهو محدث في زمانه بالإضافة إلى من كان قبله ، وكان أبو عمرو يقول : لقد أحسن هذا المولد حتى لقد هممت أن آمر صبياننا برواية شعره، يعني بذلك شعر جرير والفرزدق فجعله مولدًا بالإضافة إلى شعر الجاهليين والمخضرمين، وكان لا يعد الشعر إلا ما كان للمتقدمين. قال الأصمعي : جلست إليه عشر حجج فما سمعته يحتج ببيت إسلامي.

وأما الرابعة فالصحيح أنه لا يستشهد بكلامها مطلقًا ، وقيل يستشهد بكلام من يوثق به منهم واختاره الزمخشري، وكان يستشهد بشعر أبي تمام في عدة مواضع ، وقال : وهو

وإن كان محدثا لا يستشهد بشعره في اللغة فهو من علماء العربية فأجعل ما يقوله بمنزلة ما يرويه، ألا ترى إلى قول العلماء: الدليل عليه بيت الحماسة فيقنعون بذلك لوثوقهم بروايته وإتقانه، واعترض عليه بأن قبول الرواية مبني على الضبط والوثوق، واعتبار القول مبني على معرفة أوضاع اللغة والإحاطة بقوانينها ، وفي الاقتراح للسيوطي[٢١]: أجمعوا على أنه لا يحتج بكلام المولدين والمحدثين في اللغة العربية [٢٢].

والذي يهمنا من هذا النص الطويل الذي نقلناه هنا، هو قضية الاستشهاد بشعر المولدين، وكما وضح فالمسألة فيها خلاف بين المنع والجواز، والذين يمنعون إنما يرتبطون بعنصر الزمن، والذين يُجوزون الاستشهاد بشعر المولدين إنما ينظرون إلى المادة اللغوية والنتاج الأدبي، ولا عبرة عندهم للاعتبار الزمني، وهذا يقودنا إلى الحديث عن بعض صور التناقض في الاستشهاد بشعر المولدين.

المبحث الرابع: بعض صور التناقض في الاستشهاد بشعر المولدين.

أمر آخر يراه الباحث مهمًا وهو أن اعتبار القول الذي اشترطه النحاة في الاستشهاد هو معرفة أوضاع العربية والإحاطة بقوانينها، ونحن نسلم لهم بهذا أيضًا، وفي الوقت نفسه نسألهم هل كل الشعراء القدامى الذين احتجوا بشعرهم مدركين أوضاع العربية ومحيطين بها؟ ، وهل كل الشعراء المولدين لم يكونوا على وعي وعدم معرفة بقوانين العربية ؟

إن الإجابة على السؤال إجابة نسبية، بمعنى أن كل الشعراء القدامى من الطبقة الأولى والثانية لم يكونوا على وعي بقوانين العربية، ولم يكونوا على درجة واحدة في الوعي والمعرفة، وإلا فكيف نسوّغ وجود أخطاء وملاحظات حول نتاجهم الأدبي"فليس كل الشعراء في زمن الاحتجاج يجب الأخذ بشعرهم أو بنتاج أحدهم جميعه، فليس معنى الاحتجاج بشاعر معين أن نلتزم سلفًا بكل إنتاجه اللغوي، إذ من الممكن أن تتسرب إلى هذا الإنتاج بعض الأخطاء نتيجة للخطأ أو الوهم، ومن ثم فإن النصوص هي أساس الاحتجاج وليس الشعراء أصحاب هذه النصوص[٢٣]"، وفي المقابل فإننا نرى أن هناك شعراء محدثين على وعي ومعرفة بالعربية، وهذا يفسر لنا وجود فريق من العلماء النحاة يرون صحة الاستشهاد

بشعر من يوثق به من شعراء هذه الطبقة، وممن يرى ذلك: الواحدي، والبطليوسي، والزمخشري، وابن الشجري، وابن الخشاب، وابن يعيش، وابن مالك، وابن هشام، وقد ورد في كتبهم ما يعكس وجهة نظرهم من شواهد من شعر أبي تمام والبحتري والمتنبي وأبي نواس وبشار وغيرهم [٢٤].

بل إن الهروي نفسه قد استشهد في كتابه بكلام المولدين في موضعين أحدهما لبشار[٢٥]، والثاني لخلف أحمر[٢٦].

وكان ابن جني – رحمه الله تعالى– شديد الوله بشعر أبي الطيب، وفي كلامه ما يرجح صحة الاستشهاد بكلام المولدين ، يقول ابن جني معلقًا على قول المتنبي :

لو تعقل الشجر التي قابلتها مدت محيية إليك الأغصنا [٢٧]

"ولا تستنكر ذكر هذا الرجل – وإن كان مولدًا– في أثناء ما نحن عليه من هذا الموضع وغموضه ولطفه متستر به، فإن المعاني يتداولها المولدون كما يتداولها المتقدمون، وقد كان أبو العباس وهو الكثير التعقب لجلة الناس – احتج بشيء من شعر حبيب بن أوس الطائي في كتابه الاشتقاق لما كان غرضه فيه معناه دون لفظه [٢٨].

فإذا كان هناك قبول لمعاني المولدين فمن باب أولى يكون هناك قبول للألفاظ، على اعتبار أن الألفاظ أقل كعبًا من المعاني عند كثير من المحققين، ولا أجد ما أفسر به هذا الموقف من أبي العباس أن يقبل نصًا لمحدث في سياق، ويرفض النص نفسه في سياق آخر، وكلًا السياقين لهما ارتباط وثيق ببعضهما.

فاعتماد عنصر الزمن لا يمكن بحال من الأحوال أن يكون مقبولًا معيارًا علميًا يُركن إليه، والعبرة بالقيد الزمني أن يكون مطبقًا بشكل صارم، وهذا ما لم يحدث في تاريخنا النحوي ؛ بل وجدنا عند اللغويين ما يخرق هذا المعيار، ويذكر **محمد عيد** أن منهج الاعتماد على الأعصار لا الأشعار لم يأت منسجمًا والقيد الذي وضع نظريًا، حيث إنه ليس هناك تاريخ محدد وليس لدنيا نص قاطع يفصل سير الزمن إلى قديم يعتمد عليه، ثم حديث بعده لا شأن للدارسين به[٢٩]، وقد ورد في كتب العلماء ما يدل على ذلك، فقد استشهد الخليل بن أحمد بشعر بشار بن برد[٣٠] ، والبندنيجي يستشهد في التقفية بإسحاق الموصلي[٣١] ،

وكذلك الجوهري[٣٢]، وابن قتيبة[٣٣]، ومن العلماء من كان له موقف متشدد دون أن ينص على سبب الرفض ، فالأصمعي لا يحتج بشعر الكميت والطرماح مع أنهما ينطبق عليهما القيد الزمني ويعدهما مولدين[٣٤] ويصف الكميت بأنه جرمقاني[٣٥]، وقد ورد في الخزانة – خلاف ما صرح به الأصمعي- أنه عربي فصيح [٣٦]، وأنه كوفي مقدم عالم بلغات العرب، وأنه أشعر الأولين والآخرين، ولولا شعر الكميت ما كان للغة ترجمان ولا للبيان لسان[٣٧]، وهناك علماء لهم مواقف مختلفة قائمة على التناقض، ومن هؤلاء ابن الأعرابي له موقفان لا يفسرهما إلا الاعتداد بالقديم لمجرد أنه قديم، ورفض الحديث لحداثته، فهو يرفض شعر أبي تمام ويقول: "إن كان هذا شعرًا فكلام العرب باطل "، وعندما ينشد له على أنه شاعر من هذيل فيستحسن ما يقول، فلما عرف أن الشعر له قال: خرق خرق[٣٨].

فمن الصعب ونحن أمام هذا التناقض قبول المنهج المعتمد في التقعيد، بل وصل الأمر ببعض النحاة أنه كان لا يسمي شعر المولدين شعرًا، ويستنكف أن يسميه باسمه، ومنهم من يجعل شعرهم من قبيل الكلام المسجوع[٣٩].

ومنهم من يتكلف في رد أي تطور لغوي يرد على لسان أي مولد، ومن ذلك أنهم قد اختلفوا في "برهن" من قولهم: برهن فلان إذا جاء بالبرهان فجعله بعضهم ثلاثيًا، وهو عند بعضهم رباعي، وذهب الأزهري إلى أنه ثلاثي من بره، من الظهور والإيضاح، وجعل قولهم: برهن فلان إذا جاء بالبرهان مولدًا، وذكر أن الصواب أن يقال: أبره إذا جاء بالبرهان، فالنون عنده نون المصدر، وأجاز أن تكون نون الجمع على فُعلان، ثم جعلت كالنون الأصلية على التوهم، فاشتقوا منها الفعل بثبوت النون[٤٠].

فهذا التسويغ من الأزهري لم يستند إلى أصل علمي بقدر ما كان فيه رائحة التهرب من كلام المولدين، وما الذي يمنع أن يكون هذا من باب تعدد الأصول اللغوية، وهو أمر معروف ومشهور عندهم.

ومن هذا الباب قولهم: هذا يساوي ألفا بضم الياء على يفاعل أي يعادله ويماثله في القيمة، والماضي منه ساوى والمصدر مساواة وسواء بكسر السين والمد[٤١]، والعامة تقول بِسْوى [٤٢]، وفي التهذيب : وقولهم لا يَسْوَى ليس من كلام العرب وإنما هو من كلام

المولدين ، وكذلك لا يُسْوى ليس بصحيح[٤٣]، فرد الكلمة هنا والقول بعدم صحتها إنما هو من أجل المولدين، ولو جاء من قال إنه سمعه من بعض الجاهليين لاعتمد رأيه دون مراجعة، مع أن عامة زماننا لا يعرفون إلا يسوى[٤٤].

وبعض النحاة كان يعمد إلى تغيير الرواية عندما يثبت أن الكلام لمولد، حتى لا يقع في الاستشهاد بكلام المولدين، ومن ذلك ما أنشده الأخفش:

فزججته بمزجة زج القلوص أبي مزاده

قال صاحب الخزانة: هذا البيت لبعض المولدين، وهو قول الفراء، وقال هذا باطل، وصح الرواية :

زج القلوصَ أبو مزاده[٤٥]

والفراء نفسه إذا صح ما سبق فله موقف يغاير كلامه السابق إذ إنه يحتج بكلام المولدين – أو يقول ما يشعر أنه احتجاج في موضع آخر، فمثلًا قياس جمع فاعل بفتح العين وكسرها في الاسم فواعل قياسًا لا ينكسر، وقد جاء فواعيل بإشباع الكسرة كطوابيق ودوانيق وخواتيم جمع خاتام...، قال الفراء: قد جاء في كلام المولدين بواطيل في جمع باطل[٤٦].

ومن تلك المواقف المبنية على التناقض ما ذكره ابن الحاجب تعليقًا على قول أبي تمام:

لا تنسين تلك العهود فإنما سميت إنسانا لأنك ناسي

على أن قوله: سميت إنسانًا لأنك ناسي يدل على أن همزة إنسان زائدة من النسيان فلامه محذوفة، ورد بأنه لم يذهب به مذهب الاشتقاق، وإنما هو تخيل شعر، على أن شعر أبي تمام لا يحتج به لأنه من المولدين[٤٧].

ومن ذلك أيضا أن "لا سيما" لا تأتي بعدها الجملة بالواو ، وقد لحن أبو حيان من قال: لا سيما والأمر كذا، ولا تحذف "لا" من "لا سيما" لأنه لم يسمع إلا في كلام المولدين[٤٨]، كقول الشاعر:

سيما من حالت الأحراس من دون مناه

وذكر ذلك أيضًا خطاب الماردي أنه لا يجوز الحذف وأن العامة قد أولعت به، ولا يوجد ذلك في فصيح الشعر البتة، وإنما يقول به المحدثون من الكتاب والشعراء وهو لحن (٤٩).

وتعليل خطاب وأبي حيان ليس بحجة، وليس معنى عدم وروده في كلام العرب أن يلحن قائله، فالعرب لم تقل كل شيء ولم يصلنا أيضًا من شعرهم إلا القليل حتى نتثبت من صدق كلام خطاب وأبي حيان، وعلى فرضية صحة عدم وروده فعلًا فماذا يمنع أنه لم يكن موجودًا ثم تكلمت به الناس، لأن القول بالتزام نهج العرب كما هو، أراه دعوة إلى الجمود والتحجر بعيدًا عن أي نوع من التجديد، ثم أين القول بالحذف الذي يكثر في كلام العرب؟.

وفي المقابل هناك من يقف موقف الإنصاف من شعرهم ويستملحه، فابن مناذر يرى أبا العتاهية من أشهر المحدثين إذ يتناول شعره من كمه(٥٠)، ويعلق الجاحظ عند سماعه أرجوزة أبي العتاهية ذوات الأمثال، حين سمع قوله :

يا للشباب المرح التصابي روائع الجنة في الشباب

فيقول: إن له معنى كمعنى الطرب لا يقدر على معرفته إلا القلوب، وتعجز عن ترجمته الألسنة إلا بعد التطويل وإدامة التفكير(٥١).

وهناك نص لابن جني أراه مهمًا في هذا الصدد حين يتحدث عن السماح للمولدين باستخدام الضرورة في أشعارهم، يقول ابن جني: سألت أبا علي رحمه الله عن الضرورة فقال: كما جاز أن نقيس منثورنا على منثورهم، فكذلك يجوز أن نقيس شعرنا على شعرهم فما أجازته الضرورة لهم أجازته لنا وما حظرته عليهم حظرته علينا(٥٢).

وهذا النص في غاية الأهمية إذ أعتبرُه نوعًا من أنواع الدعوة إلى التجديد اللغوي ولا يمكن فهمه على أنه يجب الالتزام بالضرائر نفسها التي كان يستخدمها الشعراء الذين يحتج بشعرهم، وإلا كانت القوالب هي هي دون تغيير لأن في هذا تضييقًا على الإبداع، وإنما يجب أن تقدر كل ضرورة بقدرها، وأن الاستحداث في اختراع ضرائر جديدة إنما هو مرهون بملابسات المنتج الشعري لهؤلاء المولدين.

وهناك العديد من القضايا لم يذكر فيها شواهد إلا من كلام المولدين، وفي هذا دليل على تطور الفكر اللغوي، وفي رد هذه الشواهد إهدار لقيمة اللغة، من ذلك أن ذو تستخدم عند طيء اسم موصول بمعنى الذي وفروعه بلفظ واحد، ولا يستعملها موصولة إلا طيء أو من تشبه بهم من المولدين كأبي نواس وحبيب(٥٣).

ونقل الشنواني أيضا أن " غير" لا تدخل عليها أل إلا في كلام المولدين (٥٤).

وإيمانًا من الباحث بأن الاستشهاد بشعر المولدين وغيرهم من المحدثين يُعد من وجهة نظره نوعًا من أنواع التطور للفكر اللغوي فإنه سيذكر هنا جملة من الشواهد الشعرية التي استشهد بها النحاة على بعض القضايا النحوية، وقد اختار الباحث للتدليل على ما ذهب إليه عينة من شعر المولدين، على النحو الآتي:

١ . الاستشهاد فقط بشعر المولدين:

هناك شواهد يكون فيها شعر المولد وحده هو الدليل، دون أن يكون مسبوقًا بآية أو حديث أو شعر في زمن الاحتجاج،

ومن هذه الأبيات المولدة التي جاءت وحدها قول أبي العتاهية:

ألا ليت الشباب يعود يوما فأخبره بما فعل المشيب(٥٥)

حيث استشهد به على أن ليت للتمني وهو طلب ما لا طمع فيه، وعلى أن التمني يكون في الممكن وفي غير الممكن (٥٦).

٢ . الاستشهاد بشعر مولد بعد آية أو حديث:

ومن ذلك الاستشهاد بقول أبي العتاهية :

له ملك ينادي كل يوم لدوا للموت وابنوا للخراب(٥٧)

على أن اللام في " للموت " و" للخراب" هي لام العاقبة، وقد ورد في منازل الحروف(٥٨) آيتان قبل البيت في نفس السياق، وهما قوله تعالى: " **فالتقطه آل فرعون ليكون لهم عدوا وحزنا**"(٥٩)، وقوله تعالى:" **إلا من رحم ربي ولذلك خلقهم**" (٦٠)، وسماها المرادي لام الصيرورة، ولم يستشهد إلا بالبيت فقط(٦١) ، وكذلك ابن عقيل(٦٢) .

ومن الاستشهاد بقول مولد مسبوق بآية واحدة قول أبي تمام[٦٣]:

ثم انقضت تلك السنون وأهلها فكأنها وكأنهم أحلام

على رفع السنون بالواو لأنها ملحقة بجمع المذكر السالم[٦٤]، وذكر قبله قوله تعالى: "**ولبثوا في كهفهم ثلاث مائة سنين**"[٦٥].

ومن الاستشهاد بشعر مولد مسبوق بحديث ، قول أبي نواس [٦٦]:

وليس على الله بمستنكر أن يجمع العالم في واحد

إذ استشهد به النحاة على أن أل في العالم مفيدة للاستغراق باعتبار صفات العالم، وهو مسبوق بقوله صلى الله عليه وسلم:" كل الصيد في جوف الفرا"[٦٧].

ومن ذلك النوع استشهاد أبي علي الفارسي بقول أبي تمام:

من كان مرعى عزمه وهمومه روض الأماني لم يزل مهزولا [٦٨]

بعد قوله صلى الله عليه وسلم :" كل مولود يولد على الفطرة ....." والشاهد فيه رفع مرعى على الابتداء، وروض الأماني خبر، والجملة خبر كان، واسم كان مضمر فيها عائد على المبتدأ الذي هو "من" ، كما تقول :زيد كان أبوه منطلق.

ويحتمل أن يرتفع مرعى بكان، وروض الأماني خبرها، وتكون الجملة من اسم كان وخبرها في موضع خبر المبتدأ الذي هو من كما تقول: زيد كان أبوه منطلقًا، وقد أخذ على أبي علي في الاستشهاد به، واعتذر له، فقيل: إنما استشهد به لمكان حبيب من الأدب والعلم فأراد به التنويه والتعظيم لشأنه، وقيل: إن عضد الدولة كان مغرمًا بشعره مفتونًا به ، فأدخله في هذا الموضع تصنعًا لعضد الدولة، وإنما يليق بهذا المكان بيت الكتاب:

إذا ما المرء كان أبوه عبس فحسبك ما تريد إلى الكلام [٦٩]

والقول بتصنع الفارسي لا يصح بحال من الأحوال رمي العلماء بهذه الصفات الذميمة، وذلك لأن ثبوت تصنعه هنا ونفاقه للحاكم في هذا الموضع – إذا صح فإنما يجعلنا نتخذ موقفًا كليًا من كلام أبي علي الفارسي ونرفضه كله جملةً وتفصيلًا لأن الأصل في النقل العدل والثقة لا التصنع والنفاق، وأمر آخر يجب أن يُذكر هنا أنه لا فرق بين بيت

الكتاب وبيت حبيب في القضية التي نحن بصددها، فعلي أي أساس نقدم أحدهما، ونعترض على الآخر.

المبحث الخامس: تخطئة بعض النحويين للاستشهاد بشعر المولدين.

ومن ذلك قول أبي نواس:

كأن صغرى وكبرى من فقاقعها حصباء در على أرض من الذهب (٧٠)

وذلك أنهم يقولون إن اسم التفضيل إذا كان مجردًا من أل والإضافة يجب أن يكون مفردًا مذكرًا دائمًا نحو وقوله تعالى :"**ليوسف وأخوه أحب**" ولذلك لحنوا أبا نواس في قوله السابق (٧١)، وقد حاول بعضهم التماس مخرج لقوله السابق، على أنه إذا صح جمعه لتجرده من معنى التفضيل جاز أن يؤنث ويكون قول ابن هانئ صحيحًا، وهو كقول العروضيين: فاصلة صغرى وكبرى، أي: صغيرة وكبيرة (٧٢)، وبذلك يندفع القول بلحن أبي نواس في البيت، اللهم إلا إذا علم أن مراده التفضيل فيقال حينئذ بلحنه(٧٣)، وهو الرأي الذي يميل إليه الباحث لأن المقام لا يدل على تفضيل أو موازنة بين اثنين يزيد أحدهما على الآخر في المعنى (٧٤).

المبحث السادس: أمثلة لنسبة الشاهد إلى مولد وشاعر من عصر الاحتجاج.

هناك شواهد وجدها الباحث تنسب لشاعر في عصر الاحتجاج، وفي الوقت نفسه تنسب لشاعر من المولدين، ومعنى هذا أن الشاهد على وضعه هذا يحتج به إذا نسب إلى شاعر في عصر الاحتجاج، ولا يصح الاستشهاد به إذا ما قيل إنه لشاعر محدث، وهذا لا شك قصور في المنهج واعتماد على عنصر الزمن فقط دون النظر إلى المادة محل الاستشهاد، وقد وقع هذا في عدد من الشواهد التي وردت في كتب النحاة بحيث تتعدد نسبة الشاهد على النحو الذي ذكرناه، ومن هذه الشواهد ، قول الشاعر:

فلو لم يكن في كفه غير نفسه لجاد بها فليتق الله سائله

إذ نسب هذا البيت لأبي تمام وهو محدث(٧٥)، ولزهير ابن أبي سلمى في ديوانه(٧٦)، ولعبد الله بن الزبير في ديوانه (٧٧).

ومن هذا أيضًا قول الشاعر:

له ملك ينادي كل يوم لدوا للموت وابنوا للخراب

إذ نسب البيت لأبي العتاهية في ديوانه(٧٨)، ونسب أيضا لعلي بن أبي طالب في ديوانه (٧٩).

المبحث السابع: ضرائر المولدين.

إذا كان هناك اتفاق بين ضرائر القدامى والمحدثين فلم نستشعر احتفاء بضرورة القدامى ومحاولة تقديم تفسير لها، في حين أنه ينظر إلى ضرورة المولدين على أنها خرق للقاعدة، وأرى أن تفضيل ضرورة على أخرى من جهة النظر إلى الزمن والمكان موقف عسير التفسير إذا ازدوجت النظرة إليهما بالرغم من تماثلهما في شكل الضرورة على الأقل، ومن هذه الشواهد على ذلك، قول أبي تمام(٨٠):

أربيعنا في خمس عشرة حجة حقا لهنك للربيعُ الأزهر

والبيت في استشهاد على اضطرار الشاعر حيث أتى بلامين في قوله " للربيع" وقد أبدل همزة إن هاء في قوله " لهنك"(٨١).

ومن ذلك قول أبي نواس(٨٢):

البدر أشبه ما رأيت بها حين استوى وبدا من الحجب

وبلِ الرشا لم يُخْطِها شبها في الجيد والعينين واللبب

فقد ذكر ابن جني أن حروف العطف يدخل بعضها على بعض ، وذلك نحو : ما قام زيد ولكن عمرو، ونقل عن المبرد أنه إذا اضطر الشاعر أدخل الواو من حروف العطف على سائر الحروف، وأنشد للأعشى(٨٣) :

وثمت لا تجزونني بعد ذاكم ولكن سيجزيني الإله فيُعْقِبا

قال واستعمله أبو نواس في شعره السابق (٨٤)، فلا فرق إذًا بين البيتين في الاستشهاد.

وفي نهاية البحث يسجل الباحث مجموعة من النتائج تمثل في مجملها خلاصة عمله، منها :

١. أن الخلاف القائم بين علماء العربية في منع الاستشهاد بشعر الشعراء المولدين وجوازه كان خلافًا قائمًا على المنهج فمن يقولون بالمنع يستندون إلى عنصر الزمن، ومن يقولون بالجواز ينظرون إلى المادة اللغوية والنتاج الأدبي دون اعتبار لعنصر الزمن .

٢. يرى الباحث أن استبعاد الاستشهاد بشعر الشعراء المولدين قد أخلّ بمنهجية الاستشهاد، وأن وضع قيود زمانية ومكانية قد حرم النحو كمًّا كبيراً من الشواهد التي ترصد بعض مظاهر التطور اللغوي.

٣. خروج بعض علماء اللغة العربية عن الاجماع بعدم جواز الاستشهاد بشعر الشعراء المولدين وانحيازهم إلى صحة الاستشهاد بمن يُوثق بهم من شعراء هذه الطبقة يُعد نوعًا من أنواع التطور للفكر اللغوي، ويتماشى مع ما تمر به اللغة من تطور طبعي.

٤. كان الهدف من التقعيد وضع قواعد تعكس الاستعمال اللغوي العام، لذلك لا يصح الاعتماد على منهج معياري يتخذ من الزمان والمكان معياريين للاستشهاد، بل ينبغي الاعتماد على المنهج الوصفي فهو يتناسب أكثر مع طبيعة اللغة التي تميل إلى التطور والتجديد، وبناء على هذا فإنه لا يمنع الاستشهاد بشعر المولدين

٥. اشترط النحاة لصحة الاستشهاد معرفة الشاعر بأوضاع اللغة ومعرفة قواعدها – وهذا لا خلاف عليه – ولكنه ليس مبرراً لرفض شعر المولدين، فليس كل الشعراء القدامى على إحاطة تامة بقواعد اللغة وقوانينها، وليس كل المحدثين يفتقدون ذلك الوعي والإحاطة بقواعد اللغة وقوانينها، ولذا يجب أن تكون المادة محل الاستشهاد هي الأمر الوحيد الذي يحتكم إليه .

٦. إذا كان بعض النحاة يُجيز الاستشهاد بشعر المولدين لغرض المعنى دون اللفظ، فهذا عليه بعض التحفظ على اعتبار أن الالفاظ أقل كعباً من المعاني عند الكثير من

المحققين، وبناء على هذا فليس هناك ما يمنع – حسب تصوري– من إجراء الألفاظ مجرى المعاني في صحة الاستشهاد بها .

٧. يرى الباحث أننا بحاجة إلى مراعاة هذا التطور الكبير الذي مرت به اللغة خلال أربعة عشر قرناً، ويمكن من خلال هذا التطور أن نُعيد النظر في العديد من القضايا النحوية وعلى رأسها قضية الاستشهاد، ولا يرى ما يمنع أن نستشهد بكل شعر له صلة بظواهر لغوية جديدة جاءت متسقة مع سنة التطور اللغوي.

الهوامش

(١)عبد الجبار علوان النايلة، الشواهد والاستشهاد في النحو العربي، بغداد، مطبعة الزهراء،١٩٧٦،ص٣٤،٣٣.

(٢) محمد عيد، الاستشهاد والاحتجاج باللغة (رواية اللغة والاحتجاج بها في ضوء علم اللغة الحديث)، القاهرة، عالم الكتب، ١٩٨٨م، ص ٣٩.

(٣) أبو نصر محمد بن محمد الفارابي، كتاب الحروف، تحقيق: محسن مهدي، بيروت، دار المشرق، ط٢، ١٩٩٠م، ص ١٤٧.

(٤) جلال الدين السيوطي، المزهر في علوم اللغة وأنواعها، تحقيق : فؤاد علي منصور، بيروت، دار الكتب العلمية، ط ١، ١٩٩٨م، ص ١٦٧/١.

(٥) عماد الدين محمد الشيخ، المعيار المكاني لاحتجاج سيبويه، حولية الدراسات والبحوث التربوية الإلكترونية، ع (٦)، كلية الآداب ببيشة، السعودية، ٢٧/٢٦هـ.

(٦) هذا الرأي لمحكم البحث وهو وجهة نظر لها ما يدعمها ويقويها .

(٧) محمد عيد، مرجع سابق.

(٨) محمود محمد العامودي، "موقف الدماميني من الاستشهاد بشعر المولدين في ضوء كتابه: المنهل الصافي"، مجلة الجامعة الإسلامية، غزة، مج (١٢)، ع (٢)، يونيو ٢٠٠٤م.

(٩) أمل محمد مشهور، رؤية نقديَّةٌ في بعضِ قضايَا الاستشهادِ بالشعر، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب، جامعة الملك عبد العزيز، ٢٠٠٩م.

(١٠) محمود شكري الألوسي، "إتحاف الأمجاد فيما يصح به الاستشهاد"، مجلة الوعي الإسلامي، ع (٥٥٥)، أكتوبر ٢٠١١م.

(١١) أحمد الضبيب، "الاستشهاد بشعر المولدين والمعاصرين في المعجم الكبير"، مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق، دمشق، مجمع اللغة العربية، مج (٧٨)، ج(٤)،٢٠٠٣، ص ١٠٥٩: ١٠٦٠.

(١٢) يحيى عبد الرؤف جبر، الشاهد اللغوي، مجلة النجاح للأبحاث، مج(٢)، ع (٦)، ١٩٩٢، ص ٢٦٦.

(١٣) ذكر هذا الرأي سعادة الأستاذ الدكتور محكم البحث

(١٤) المرجع السابق، ص ١٠٦٠.

(١٥) عبده بدوي، دراسات في النص الشعري – العصر العباسي، القاهرة، مكتبة الشباب، ١٩٧٧م،

ص٥.

([١٦]) أبي علي الحسن بن رشيق القيرواني، العمدة في محاسن الشعر وآدابه ونقده، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد، بيروت، دار الجبل، ط٥، ١٩٨١م، ص ٣/٣٠.

([١٧]) عز الدين المناصرة، جمرة النص الشعري مقاربات في الشعر والشعراء والحداثة والفاعلية، عمان، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، ط١، ٢٠٠٧م، ص ٣٢٢:٣٢١.

([١٨]) أبو حيان التوحيدي، الإمتاع والمؤانسة، بيروت، المكتبة العصرية، ط١، ١٤٢٤هـ، ص٢٥٢.

(١٩) أبي علي الحسن بن رشيق القيرواني، مرجع سابق، ص١/٢٨.

([٢٠]) المرجع السابق، ص١/٩٠.

([٢١]) جلال الدين السيوطي، الاقتراح في أصول النحو، تعليق: محمود سليمان ياقوت، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، ٢٠٠٦م، ص ١٤٤.

([٢٢]) عبد القادر بن عمر البغدادي، خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، تحقيق: عبد السلام هارون، القاهرة، مكتبة الخانجي، ط٤، (د.ت)، ص ١/٤-٥.

([٢٣]) علي أبو المكارم، أصول التفكير النحوي، القاهرة ، دار غريب ، ط١، ٢٠٠٦م، ص ٤٦.

([٢٤]) محمد بن علي الهروي، إسفار الفصيح، تحقيق: أحمد القشاش، المدينة المنورة، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، ط١، ١٤٢٠هـ، ص ١/٣٤٠، ٣٤١.

([٢٥]) المرجع السابق، ص١/٤٦٤.

([٢٦]) السابق، ص ٢/٨٦٠.

([٢٧]) الواحدي، شرح ديوان المتنبي، برلين، ١٨٦١م، ص ٢٣٦.

([٢٨]) أبي الفتح عثمان ابن جني، الخصائص، القاهرة، الهيئة العامة للكتاب، ط٤، (د.ت)، ص ١/٢٥.

([٢٩]) محمد عيد، مرجع سابق، ص ٣٩.

([٣٠]) الخليل بن أحمد الفراهيدي ، معجم العين، تحقيق : مهدي المخزومي وآخر، القاهرة، دار ومكتبة الهلال، (د.ت)، مادة (جعب).

([٣١]) أبو بشر اليمان ابن أبي اليمان البندنيجي، التقفية في اللغة، تحقيق: خليل إبراهيم العطية، بغداد، مطبعة العاني ، وزارة الأوقاف، ١٩٦٧، ص ٢٧٩.

([٣٢]) ابن قتيبة، المعاني الكبير، تحقيق: د سالم الكرنكوي وآخر، حيد آباد، مطبعة دائرة المعارف العثمانية، ١٩٤٩م، ص ٤٣٣.

([٣٣]) أبى نصر أبى إسماعيل بن حماد الجوهري ، الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية ، تحقيق: أحمد عبد الغفور، القاهرة، بيروت، دار العلم للملايين، ط٤، ١٩٨٧، مادة (حصر).

([٣٤]) محمد بن علي الهروي، مرجع سابق، ص ٢٤٠/١

([٣٥]) أبي الفتح عثمان ابن جني، الخصائص، مرجع سابق، ص ٢٩٧/٣.

([٣٦]) عبد القادر بن عمر البغدادي، مرجع سابق، ص ١٤١/١.

([٣٧]) انظر: المرجع السابق، ص ١٤٤/١.

([٣٨]) أبو بكر محمد بي يحيى الصولي، أخبار أبي تمام، تحقيق: خليل محمود عساكر وآخرين، بيروت، دار الآفاق الحديثة، (د.ت)، ص ١٧٥: ١٧٦.

([٣٩])انظر: أبي الفتح عثمان ابن جني، الخصائص، ص ٢٦٥/٢، حاشية ٦، والذي لم يسمه شعرا هو الزجاج، والذي أطلق عليه سجعا الخليل والأخفش .

([٤٠]) عبد الرزاق الصاعدي، تداخل الأصول اللغوية وأثره في بناء المعجم، المدينة المنورة، عمادة البحث العلمي، ط١، ١٤٢٢هـ، ص ٥٧٦/١.

([٤١])محمد بن علي الهروي، مرجع سابق، ص٢/ ٩٢٠.

([٤٢]) المرجع السابق والصفحة.

([٤٣]) أبو منصور محمد بن أحمد الأزهري، تهذيب اللغة، تحقيق: محمد عوض، بيروت، دار إحياء التراث، ط١، ٢٠٠١م.

([٤٤])محمد بن علي الهروي ، مرجع سابق، ص٢/٩٢٠.

([٤٥])انظر:

- عبد القادر بن عمر البغدادي، مرجع سابق، ص٤٢١/٤.
- أبو زكريا يحيى بن زياد الفراء، معاني القرآن، تحقيق: محمد علي النجار وآخرين ، بيروت، دار السرور، ط١، ١٩٥٥، ص ٨٢/٢.

([٤٦]) محمد بن الحسن الرضي، شرح شافية ابن الحاجب، تحقيق: محمد نور الحسن وآخرين، بيروت، دار الكتب العلمية، ١٩٧٥م، ص ١٥٣/٢.

([٤٧]) المرجع السابق، ص٤/٤٩٧.

([٤٨]) أبو حيان الأندلسي، ارتشاف الضرب من لسان العرب ، تحقيق: رجب عثمان محمد، القاهرة، مطبعة المدني، ط١ ، ١٤١٨ هـ ،ص٣/١٥٥٢.

([٤٩]) حسن موسى الشاعر، خطاب الماردي ومنهجه في النحو، المدينة المنورة، الجامعة الإسلامية، ١٤٠٨هـ، ص١٣٩.

([٥٠]) أبو الفرج الأصفهاني، الأغاني، وزارة الثقافة والإرشاد القومي، المؤسسة المصرية العامة للتأليف والترجمة والطباعة والنشر، ١٩٧٠، ص ٤/٣٦.

([٥١]) الثعالبي، اللطائف والطرائف، بيروت، دار المناهل،١٩٩٢، ص ٢٥.

([٥٢]) أبو الفتح عثمان ابن جني، الخصائص، مرجع سابق، ص ١/٣٢٩.

([٥٣]) ابن أم قاسم المرادي، توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، تحقيق: عبد الرحمن سليمان، القاهرة، دار الفكر العربي، ط١، (د.ت)، ص١/٤٣٦.

([٥٤]) محمد بن علي الصبان، حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، دار الكتب العلمية ، ١٤١٧هـ ، ص ٢/٣٦٧.

([٥٥]) إسماعيل بن القاسم بن سويد أبو العتاهية، ديوان أبي العتاهية، تحقيق: شكري فيصل، دمشق، مطبعة جامعة دمشق، ١٩٦٥م، ص ٣٠٢.

([٥٦]) انظر :

- أبو محمد عبد الله جمال الدين بن هشام الأنصاري، شرح قطر الندى وبل الصدى، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، ط١١، (د.ت)، ص ٤٨.
- بهاء الدين عبدالله ابن عقيل، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، القاهرة، دار التراث، ط٢٠، (د.ت)، ص ١/٣٤٦.

([٥٧]) إسماعيل بن القاسم بن سويد أبو العتاهية، مرجع سابق، ص ٣٣.

([٥٨]) أبو الحسن على بن عيسى الرمانى، منازل الحروف، تحقيق : إبراهيم السامرائي، عمان ، دار الفكر للنشر والتوزيع ،١٩٨٤، ص١/٢٢، ٢٣.

([٥٩]) سورة القصص، الآية (٨).

([٦٠]) سورة هود، الاية (١١٩).

(٦١) الحسن بن قاسم المرادى ، الجنى الداني في حروف المعاني، تحقيق: فخر الدين قباوة، بيروت، دار الكتب العلمية ، ط١، ١٤١٣هـ، ص ٩٨.

(٦٢) أبو محمد عبد الله جمال الدين بن هشام، أوضح المسالك، تحقيق: يوسف الشيخ محمد البقاعي، القاهرة، دار الفكر العربي، (د.ت)، ص ٢٩/٣.

(٦٣) أبو تمام ، مرجع سابق، ص ٢٦٣.

(٦٤) أبو محمد عبد الله جمال الدين بن هشام، شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، تحقيق: عبد الغني الدقر، دمشق، الشركة المتحدة للتوزيع، ١٩٨٤، ص ٧٦.

(٦٥) سورة الكهف، الآية(٢٥).

(٦٦) إيليا الحاوى، شرح ديوان أبي نواس، بيروت، الشركة العالمية للكتاب، ١٩٨٧م، ص ٣٤٩/١.

(٦٧) انظر:

- أبو محمد عبد الله جمال الدين بن هشام ، شرح قطر الندى وبل الصدى،مرجع سابق، ص١١٤/١.
- خالد بن عبدالله الأزهري، التصريح بمضمون التوضيح، بيروت، دار الكتب العلمية، ط١، ١٤٢١هـ، ص ٨١/١.

(٦٨) أبو تمام، شرح ديوان أبي تمام ، ضبطه وشرحه: شاهين عطية ، بيروت، بيروت، دار الكتب العلمية،١٩٨٧، ص٢٢٩.

(٦٩) انظر :

- أبو بشر عمرو سيبويه، الكتاب، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، القاهرة، عالم الكتب، ط٣، ١٩٨٣، ص ٣٩٤/٢.
- أبو علي الحسن بن عبدالله القيسي، إيضاح شواهد الإيضاح، تحقيق: محمد بن حمود الدعجاني، بيروت، دار الغرب الإسلامي، ط١، ١٤٠٨هـ، ص ١٢٥/١.

(٧٠) إيليا الحاوى، مرجع سابق ، ص ٣٤.

(٧١)أبو محمد عبد الله جمال الدين بن هشام، أوضح المسالك، مرجع سابق، ص ٣٧٥/٣.

(٧٢) انظر:

- محمد بن علي الصبان، مرجع سابق، ص ٣٠٩/٢.

- خالد بن عبدالله الأزهري ، مرجع سابق، ص ٢/٩٦.

(٧٣) أحمد الحملاوي، شذا العرف في فن الصرف، تحقيق: نصر الله عبد الرحمن، الرياض، مكتبة الرشد، (د.ت)، ص ٦٩.

(٧٤) عباس حسن، النحو الوافي، القاهرة، دار المعارف، ط١٥، (د.ت)، ص ٣/٤١٠.

(٧٥) أبو تمام ، مرجع سابق، ص ٢١٩.

(٧٦) أبو العباس أحمد بن يحى بن زيد الشيبانى ثعلب، شرح ديوان زهير بن أبي سلمى، القاهرة، دار الكتب المصرية ، ١٩٤٤م، ص ١٤٢.

(٧٧) مديرية الثقافة، شعر عبد الله بن الزبير الأسدي، تحقيق: يحيى الجبوري، العراق، مديرية الثقافة، ط١، ١٩٧٤م، ص ١٢٢.

(٧٨) إسماعيل بن القاسم بن سويد أبو العتاهية، مرجع سابق ، ص ٣٣.

(٧٩) علي بن ابي طالب، ديوان علي بن أبي طالب، جمع: نعيم زرزور، بيروت، دار الكتب العلمية، (د.ت)، ص ٣٨.

(٨٠) أبو تمام ، مرجع سابق ، ص ١٤٨.

(٨١) أبو حيان محمد بن يوسف الغرناطى الأندلسى، تذكرة النحاة، تحقيق: عفيف عبد الرحمن، بيروت، مؤسسة الرسالة، ط١، ١٩٨٦م، ص ١٧٩.

(٨٢) إيليا الحاوى، مرجع سابق ، ص ١٣١.

(٨٣) ميمون بن قيس، ديوان الأعشى، شرح وتعليق: محمد حسين، بيروت، مؤسسة الرسالة، ١٩٧٣م، ص١٦٧.

(٨٤) أبو الفتح عثمان بن جني، سر صناعة الإعراب، بيروت، دار الكتب العلمية، ط١،١٤٢١هـ، ص٢/٦٥.

المراجع والمصادر

١- ابن أبي طالب، علي: **ديوان علي بن أبي طالب**، جمع: نعيم زرزور، بيروت، دار الكتب العلمية ، (د.ت).

٢- الأزهري، أبو منصور محمد بن أحمد: **تهذيب اللغة**، تحقيق: محمد عوض، بيروت، دار إحياء التراث، ط١، ٢٠٠١م.

٣- الأزهري، خالد بن عبدالله: **التصريح بمضمون التوضيح**، بيروت، دار الكتب العلمية، ط١، ١٤٢١هـ.

٤- الأصفهاني، أبو الفرج: **الأغاني**، وزارة الثقافة والإرشاد القومي، المؤسسة المصرية العامة للتأليف والترجمة والطباعة والنشر، ١٩٧٠.

٥- الألوسي، محمود شكري: "إتحاف الأمجاد فيما يصح به الاستشهاد"، **مجلة الوعي الإسلامي**، ع (٥٥٥)، أكتوبر ٢٠١١م.

٦- الأندلسي، أبو حيان محمد بن يوسف الغرناطي: **تذكرة النحاة**، تحقيق: عفيف عبد الرحمن، بيروت، مؤسسة الرسالة ط١، ١٩٨٦م.

٧- ــــــــــــــــــــ: **ارتشاف الضرب من لسان العرب**، تحقيق: رجب عثمان محمد، القاهرة، مطبعة المدني، ط١ ، ١٤١٨ هـ

٨- بدوي، عبده: **دراسات في النص الشعري- العصر العباسي**، القاهرة،مكتبة الشباب،١٩٧٧م.

٩- البغدادي، عبد القادر بن عمر: **خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب**، تحقيق: عبد السلام هارون، القاهرة، مكتبة الخانجي، ط٤،(د.ت).

١٠- البندنيجي، أبو بشر اليمان ابن أبي اليمان: **التقفية في اللغة**، تحقيق: خليل إبراهيم العطية، بغداد، مطبعة العاني ، وزارة الأوقاف، ١٩٦٧م.

١١-أبو تمام: **شرح ديوان أبي تمام**، ضبطه وشرحه: شاهين عطية، بيروت، دار الكتب العلمية،١٩٨٧.

١٢- التوحيدي، أبو حيان: **الإمتاع والمؤانسة**، بيروت، المكتبة العصرية، ط١، ١٤٢٤هـ.

١٣- الثعالبي، عبد الملك بن محمد بن إسماعيل: **اللطائف والظرائف**، بيروت، دار المناهل،١٩٩٢.

١٤- ثعلب، أبو العباس أحمد بن يحى بن زيد الشيبانى: **شرح ديوان زهير بن أبي سلمى**، القاهرة، دار الكتب المصرية، ١٩٤٤م.

١٥- جبر، يحيى عبد الرؤف: "الشاهد اللغوي"، **مجلة النجاح للأبحاث**، مج(٢)، ع (٦)، ١٩٩٢.

١٦- ابن جني، أبي الفتح عثمان: **الخصائص**، القاهرة، الهيئة العامة للكتاب، ط٤،(د.ت).

١٧- ــــــــــــــــ:**سر صناعة الإعراب**، بيروت،دار الكتب العلمية،ط١، ١٤٢١هـ.

١٨- الجوهري، أبو نصر إسماعيل بن حماد، **الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية**، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، بيروت، دار العلم للملايين ، ط٤، ١٩٨٧ م.

١٩- الحاوى، إيليا: **شرح ديوان أبي نواس**، بيروت، الشركة العالمية للكتاب، ١٩٨٧م.

٢٠- حسن، عباس: **النحو الوافي**، القاهرة، دار المعارف، ط١٥، (د.ت).

٢١- الحملاوي، أحمد: **شذا العرف في فن الصرف**، تحقيق: نصر الله عبد الرحمن، الرياض، مكتبة الرشد، (د.ت).

٢٢- الرضي، محمد بن الحسن: **شرح شافية ابن الحاجب**، تحقيق: محمد نور الحسن وآخرين، بيروت، دار الكتب العلمية، ١٩٧٥م.

٢٣- الرمانى، أبى الحسن على بن عيسى: **منازل الحروف**، تحقيق : إبراهيم السامرائي، عمان، دار الفكر للنشر والتوزيع ،١٩٨٤.

٢٤- سيبويه، أبي بشر عمرو: **الكتاب**، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، القاهرة، عالم الكتب، ط٣، ١٩٨٣.

٢٥- السيوطي، جلال الدين: **الاقتراح في أصول النحو**، تعليق: محمود سليمان ياقوت، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ٢٠٠٦م.

٢٦- ـــــــــــــــــــ: **المزهر في علوم اللغة وأنواعها**، تحقيق: فؤاد علي منصور، بيروت، دار الكتب العلمية، ط ١، ١٩٩٨م.

٢٧- ـــــــــــــــــــ: **همع الهوامع**، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، القاهرة، المكتبة التوفيقية، (د.ت).

٢٨- الشاعر، حسن موسى: **خطاب الماردي ومنهجه في النحو**، المدينة المنورة، الجامعة الإسلامية، ١٤٠٨هـ.

٢٩- الشيخ، عماد الدين محمد: "المعيار المكاني لاحتجاج سيبويه"، **حولية الدراسات والبحوث التربوية**، ع (٦) ، بها، جامعة أبها، ١٤٢٦/١٤٢٧هـ.

٣٠- الصاعدي، عبد الرزاق: **تداخل الأصول اللغوية وأثره في بناء المعجم**، المدينة المنورة، عمادة البحث العلمي، ط١، ١٤٢٢هـ.

٣١- الصبان، محمد بن علي: **حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك**، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤١٧هـ .

٣٢- الصولي، أبو بكر محمد بي يحيى: **أخبار أبي تمام**، تحقيق: خليل محمود عساكر وآخرين، بيروت، دار الآفاق الحديثة، (د.ت).

٣٣- الضبيب، أحمد: "الاستشهاد بشعر المولدين والمعاصرين في المعجم الكبير"، **مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق**، دمشق، مجمع اللغة العربية، مج (٧٨)، (٤)، ٢٠٠٣م.

٣٤- العامودي، محمود محمد: " موقف الدماميني من الاستشهاد بشعر المولدين في ضوء كتابه : المنهل الصافي"، – **مجلة الجامعة الإسلامية**، غزة، مج (١٢)، ع (٢)، يونيو ٢٠٠٤م.

٣٥- أبو العتاهية، إسماعيل بن القاسم بن سويد: **ديوان أبي العتاهية**، تحقيق: شكري فيصل، دمشق، مطبعة جامعة دمشق، ١٩٦٥م.

٣٦- ابن عقيل، بهاء الدين عبدالله: **شرح بن عقيل على ألفية بن مالك**، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، القاهرة، دار التراث، ط٢٠،(د.ت).

٣٧- عيد، محمد: **الاستشهاد والاحتجاج باللغة (رواية اللغة والاحتجاج بها في ضوء علم اللغة الحديث)**، القاهرة، عالم الكتب، ١٩٨٨م.

٣٨- الفارابي، أبو نصر محمد بن محمد ، **كتاب الحروف** ، تحقيق: محسن مهدي ، بيروت، دار المشرق، ط٢، ١٩٩٠م

٣٩- الفراء، أبو زكريا يحيى بن زياد: **معاني القرآن**، تحقيق: محمد علي النجار وآخرين، بيروت، دار السرور،١٩٥٥، ط١.

٤٠- الفراهيدي، الخليل بن أحمد: **معجم العين**، تحقيق: مهدي المخزومي وآخر، القاهرة، دار ومكتبة الهلال، (د.ت).

٤١- ابن قتيبة ، أبو محمد عبد الله بن مسلم: **المعاني الكبير في أبيات المعاني**، ابن قتيبة ، تحقيق: د سالم الكرنكوي وآخر، حيد آباد، مطبعة دائرة المعارف العثمانية ، ١٩٤٩م.

٤٢- القيرواني، أبي علي الحسن بن رشيق: **العمدة في محاسن الشعر وآدابه ونقده**، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد، بيروت، دار الجبل، ط٥ ، ١٩٨١م.

٤٣- ابن قيس، ميمون: **ديوان الأعشى**، تعليق: محمد حسين، بيروت، مؤسسة الرسالة ، ١٩٧٣م.

٤٤- القيسي، أبي علي الحسن بن عبدالله: **إيضاح شواهد الإيضاح**، تحقيق: محمد بن حمود الدعجاني، بيروت، دار الغرب الإسلامي، ط١، ١٤٠٨هـ.

٤٥- مديرية الثقافة: **شعر عبد الله بن الزبير الأسدي**، تحقيق: يحيى الجبوري، العراق، مديرية الثقافة ، ط١، ١٩٧٤م.

٤٦- المرادى، الحسن بن أم قاسم: **توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك**، تحقيق: عبد الرحمن سليمان، القاهرة، دار الفكر العربي، ط١، ٢٠٠١م.

٤٧- ـــــــــــــــــــ: **الجنى الداني في حروف المعاني**، تحقيق: فخر الدين قباوة، بيروت، دار الكتب العلمية ، ط١، ١٤١٣هـ.

٤٨- مشهور، أمل محمد: **رؤية نقديَّةٌ في بعضِ قضايَا الاستشهادِ بالشعر**، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب، جامعة الملك عبد العزيز ، ٢٠٠٩م.

٤٩- أبو المكارم، علي محمد: **أصول التفكير النحوي**، القاهرة ، دار غريب ، ط١، ٢٠٠٦م.

٥٠- المناصرة، عز الدين: **جمرة النص الشعري مقاربات في الشعر والشعراء والحداثة والفاعلية**، عمان، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، ط١، ٢٠٠٧م.

٥١- النايلة، عبد الجبار علوان: **الشواهد والاستشهاد في النحو** العربي، بغداد، مطبعة الزهراء،١٩٧٦.

٥٢- الهروي، محمد بن علي: **إسفار الفصيح**، تحقيق: أحمد القشاش، المدينة المنورة، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، ط١، ١٤٢٠هـ.

٥٣- ابن هشام، أبي محمد عبد الله جمال الدين: **شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب**، تحقيق: عبد الغني الدقر، دمشق، الشركة المتحدة للتوزيع، ١٩٨٤.

٥٤- ـــــــــــــــــــ: **أوضح المسالك**، تحقيق: يوسف الشيخ محمد البقاعي، القاهرة، دار الفكر العربي، (د.ت).

٥٥- ـــــــــــــــــــ: **شرح قطر الندى وبل الصدى**، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، ط١١، (د.ت).

٥٦- الواحدي، علي بن أحمد، **شرح ديوان المتنبي** ، برلين، ١٨٦١م.

The Poetry Of "Mowalladeen" In Arabic Grammar: Presentation– criticism and calendar

Abstract

The first grammarians set time and place dimensions as restrictions through which the poetic evidence is accepted, but with these time and place restrictions, we find that the qualitative and quantitative supremacy is to the poetic evidence when it is compared to the other evidences.

In the presence of the time criteria, it is natural to exclude the mongrel poets as evidence, and that is considered a breach to the attestation methodology as it narrows the main goal of setting the rules that reflect the general linguistic usage.

From this perspective, the researcher mentions the linguistic problems in which the grammarians referred to mongrel poets, considering this as a further development in Grammarian thought.

The researcher discusses the natural development through which language goes, the importance of poetry in Arab life, the methodological mistakes in the problem of evidence, the contradiction in considering the mongrel poets as evidence, how some grammarians criticized them, as well as the assigning of the same evidence to a mongrel poet and to a poet from an earlier era